

# المدخل الإجمالي لتفسير فرض الوحدة المحاسبية وأثره في ترشيد

## راختيار المشروعات الاستثمارية

دكتور. بشير جوير العفيم محمد البينا

كلية التجارة - جامعة النجف

### ملخص : Abstract

يتناول البحث مناقشة أهمية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية - كتفسير معاصر لفرض الوحدة المحاسبية - في اختيار وتقييم المشروعات الاستثمارية ، خاصة وأن هذا الاختيار لا بد وأن يتم في ضوء تفاعل هذه المشروعات مع المجتمع الذي تنشأ فيه ، وتأثر كل منهما بالأحداث الخاصة بالآخر . وذلك لأن الأمر لم يعد قاصرا عند اختيار هذه المشروعات - أو قبولها - الوقوف على الكفاءة الادارية أو الاقتصادية المقارنة لتلك المشروعات ولكن تعدى ذلك الوقوف - أيضا - على آثار تلك المشروعات على المجتمع الذي تعيش فيه علاوة على تعقب نتائج وآثار هذه المشروعات - تحت الاختيار - على الناتج الاجتماعي والموارد الطبيعية والبشرية والمرافق الاساسية الموجودة بالمجتمع والتي تعتبر المشروعات في حد ذاتها مؤثرا عليها وفي نفس الوقت مستفيدة منها في تحقيق اهدافها الخاصة .

ومن خلال مناقشة الأهمية والأبعاد والمجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية - كتفسير معاصر لفرض الوحدة المحاسبية - ودورها وترشيد القائمين باختيار وتقييم المشروعات الاستثمارية يصل الباحث الى أن العملية المشار اليها يمكن أن تركز على تقدير الربحية الاجتماعية للمشروع المقترح أو تقدير صافي المساهمة الاجتماعية له ووفقا لعدة اعتبارات تحكم هذا التقدير أو تتحكم فيه مثل الظروف المحيطة أو المرتبطة بالمشروع الاستثماري نفسه ، ومعدلات الخمم أو التفضيل الاجتماعي بالإضافة الى تقدير صافي المساهمة الاجتماعية وفقا للاسعار المحاسبية باعتبار أن هذه الأسعار تعكس عملية تخصيص عوامل الانتاج المتاحة في المجتمع .

وإذا كان اختيار المشروعات الاستثمارية يتم في ضوء بدائل ترتبط بتحقيق أهداف اجتماعية محددة من منطلق مسئولية هذه المشروعات المقترحة تجاه المجتمع فإن هذه الأهداف في الوقت نفسه يمكن اعتبارها بمثابة معايير يمكن المفاضلة على أساسها بين المشروعات الاستثمارية المقترحة .

## Introduction : مقدمة

يعيش أى مشروع فى بيئة لها خصائصها المميزة لها ، ويتعايش معها ويستمد فاءه منها ، يستخدم مواردها.. المتاحة بشرية كانت أم مادية وفى مقابل ذلك يعطيها مشروع سلعا وخدمات تتشكل وفقا للمسات المميزة لأفراد هذه البيئة . وبالتالي غاس درجة نجاح المشروعات بشكل عام تبعا لدرجة تكيفها مع البيئة كلما تغيرت هذه بيئة .

ومن ناحية أخرى فالبيئة التى ينشأ فيها المشروع لها دور أساسى وتأثير ملموس على سلوك هذا المشروع والأمر يستلزم ضرورة التنسيق المستمر بين أهداف المشروع - وحدة اقتصادية - من ناحية وأهداف المجتمع من ناحية أخرى . . وبالتالى يمكن القول بأن مسؤولية المشروع تجاه المجتمع ، أو مسؤولية الاجتماعية شرط لوجوده واستمراره نجاحه وهذا يعنى من جانب آخر أن نشأة المشروع فى حد ذاتها لاتكفى لضمان بقائه أو استمراره أو لتحقيق أهدافه .

ومن هذا المنظور الاجتماعى يمكن تفسير فرض الوحدة المحاسبية بعدما أصبح لمدخل الاجتماعى من المداخل التى ساهمت فى تحديث بناء نظرية المحاسبة نتيجة زيارة أهمية المسؤولية الاجتماعية للوحدات المحاسبية بشكل عام ، واعتبار - هذه مسؤولية - أساسا للمفاضلة بين المشروعات المقترحة .

## Research Objectives : أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث فى عرض ومناقشة مايلى :

- (١) المدخل الاجتماعى لنظرية المحاسبة وانعكاساته على فرض الوحدة المحاسبية .
- (٢) مجالات واطار المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية كمدخل لتقييم واختيار المشروعات الاستثمارية .

## Research Limitations : حدود البحث

- (١) ان خطوات عملية اختيار الفاعلية - أو العلاحية - الاجتماعية للمشروعات الاستثمارية المقترحة تتلخص فى تحديد وتحليل تكاليف وآثار هذه المشروعات

على المجتمع - أو البيئة - من خلال معايير معينة مقترحة للتقييم ، وبيانات محاسبية تحليلية على مستوى الوحدة ( المشروع ) وعلى المستوى القومي ( الكلي ) ومعنى هذا أن البحث لن يتعرض الى الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات المقترحة - محل التقييم - بافتراض أن هذه الدراسات ستكون في متناول القائمين بعمليات التقييم والمفاضلة والاختيار .

(٢) يعتمد تحليل الربحية الاجتماعية على استخدام الاسعار المحاسبية ( المعدلة ) والتي تعبر - تقريبا - عن الاسعار الاجتماعية والتي تعتبر بمثابة الاسعار التوازنية المترتبة على التخصيص الكفء - أو الأمثل - لعوامل الانتاج المتاحة في المجتمع وبالتالي لايتطرق البحث الى كيفية - أو أسلوب - تحديد هذه الاسعار على اساس أنها ستكون ضمن المعطيات التي تستند - أو تركز - عليها عملية تقييم المشروعات الاستثمارية المقترحة .

(٣) حيث أن التحليل الاجتماعي - للتكلفة والعائد - لكل مشروع استثماري مقترح يحتاج الى بعض الاساليب أو النماذج الكمية أو التحليلية والتي يمكن من خلالها تخفيض حالة عدم التأكد الى أدنى حد ممكن . فان الباحث يشير الى أهمية الاعتماد على بعض هذه الاساليب ( كأسلوب تحليل الحساسية مثلا ) دون أن يتطرق الى التفصيلات أو كيفية استخدام هذه النماذج أو الاساليب .

### خطة البحث وأقسامه الرئيسية : Research Organization

يتكون البحث من قسمين رئيسيين : الأول ويتناول المسؤولية الاجتماعية للمشروع كتفسير معاصر لفرض الوحدة المحاسبية بينما يتناول القسم الثاني إطار المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية ( أو المشروع ) كمدخل لتقييم واختيار المشروعات الاستثمارية المقترحة .

وعنى ذلك تتحدد خطة وأقسام البحث فيما يلي :

القسم الاول : المسؤولية الاجتماعية للمشروع كتفسير معاصر لفرض الوحدة المحاسبية

١/١ التطور التاريخي لفرض الوحدة المحاسبية .

٢/١ المدخل الاجتماعي لنظرية المحاسبة وأثره على فرض الوحدة المحاسبية

المحاسبية .

القسم الثاني : اطار المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية كمدخل لتقييم واختيار

المشروعات الاستثمارية .

١/٢ التحليل المحاسبى للربحية الاجتماعية للمشروعات الاستثمارية

المقترحة فى ضوء مسئوليتها الاجتماعية .

١/١/٢ الاعتبارات الاساسية فى التحليل :

• ١/١/١/٢ الظروف المرتبطة بالمشروع الاستثمارى .

• ٢/١/١/٢ معدل الخصم الاجتماعى .

• ٢/١/١/٢ الأسعار المحاسبية .

• ٢/١/٢ مستويات المسؤولية الاجتماعية ، ومستويات التحليل .

٣/١/٢ المسؤولية الاجتماعية للمشروع وتقييم الفاعلية

الاجتماعية .

• ١/٣/١/٢ أثر المشروع على مافى الناتج الاجتماعى .

• ٢/٣/١/٢ أثر المشروع على الموارد البشرية وهيكل

العمالة .

• ٢/٣/١/٢ أثر المشروع على التوازن اللاقليمى .

• ٤/٣/١/٢ مدى توفير المشروع لحماية المستهلك .

• ٥/٣/١/٢ أثر المشروع على ميزان المدفوعات .

• ٦/٣/١/٢ أثر المشروع على مكونات البنية الاساسية

فى المجتمع .

• ٧/٣/١/٢ أثر المشروع على البيئة والموارد الطبيعية .

## القسم الأول

### المسئولية الاجتماعية للمشروع كتفسير معاصر لفرض الوحدة المحاسبية

#### ١/١ - التطور التاريخي لفرض الوحدة المحاسبية :

يعتبر فرض الوحدة المحاسبية من الفروض التي تستند عليها نظرية المحاسبة ، ومن المعروف أن الاطار النظرى لهذا الفرض قد تناولته عدة نظريات فرضتها التطورات المتلاحقة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى . وفيما يلى عرضا موجزا لبعض هذه النظريات :

#### ١/١/١ - نظرية الملكية الشخصية : The Proprietary Theory

فى بادئ الأمر ظهرت هذه النظرية بعدما استخدم مصطلح " الملكية الشخصية " كأساس لتطبيق القيد المزدوج فى المحاسبة بشكل منطقي وقد نأست هذه النظرية على الفروض التالية :

١ - أصول الوحدة المحاسبية ( المشروع ) مملوكة للأفراد المالكين لهذه الوحدة ، وليست مملوكة للوحدة ذاتها ، حيث أن الشخص الطبيعى - فقط - هو محل الحق كذلك اعتبار حسابات الخصوم التزامات على مالكي الوحدة وليس على الوحدة ذاتها .

٢ - يعتبر القائمون على ادارة الوحدة المحاسبية بمثابة وكلاء عن أصحاب أو ملاك هذه الوحدة ويعملون وفقا لارائهم وتوجيهاتهم .

٣ - الغرض من الوحدة المحاسبية فى ظل هذه النظرية يتحدد فى تحقيق أكبر أرباح ممكنة لملاكه .

وقد ترتب على وجود هذه النظرية ظهور النتائج التالية :

١ - تعد الميزانيات العمومية لقياس التغيرات فى محال الملاك أو ثروتهم .

٢ - تعتبر الإيرادات والمصروفات بمثابة زيادة أو نقص فى حقوق الملكية وليست ناتجة عن استثمارات الملاك أو مسحوباتهم .

٣ - استمرار حياة الوحدة المحاسبية مرتبط بحياة ملاكها وهذه النتيجة من شأنها أعطت تفسير ضيق لمفهوم فرض الاستمرار .

### The Entity Theory : نظرية المعنوية المستقلة : ٢/١/١

نتيجة لظهور شركات الأموال والانتشار الجغرافي لها ظهرت هذه النظرية لتضيف أسس ومفاهيم جديدة لفرض " الوحدة المحاسبية " والتي تستند على أهمية المنشأة كوحدة مستقلة عن نشاط وشخصية المساهمين فيها وقد استندت هذه النظرية على الفروض التالية :

١ - الوحدة المحاسبية لها ذاتية محددة ومنفصلة عن أصحاب رأس المال وبمعنى آخر فان مركز الاهتمام المحاسبى هو الوحدة وليس المالك .

٢ - تمتلك الوحدة المحاسبية كل الأموال ، وتلتزم كل من حقوق الملاك وحقوق الدائنين أى بعبارة أخرى يعتبر الدائنون والملاك بمثابة أصحاب حقوق مع أن كل فئة منها تختلف عن الأخرى من ناحية الخطر والرقابة والتمفية .

ونتيجة لوجود هذه النظرية فقد ظهرت فروض ومبادئ جديدة تتفق مع وجهة نظر أصحاب النظرية وترتب على ذلك عدة نتائج أهمها :

١ - أصبحت الأصول بمثابة عوامل انتاج ، أما الخصوم فلم يعد هناك فرق بين رأس المال المقترض حيث أن كل منهما يعتبر التزاما على الوحدة .

٢ - أصبحت النظرة الى الإيرادات كنتاج للوحدة ، والى المصروفات كسلع وخدمات تم استهلاكها للحصول على هذه الإيرادات .

٣ - تأسست فلسفة الربح على أساس قياسه على مرحلتين :  
الأولى لبيان الأرباح العادية ، والثانية الأرباح غير العادية ، وبالتالي تطور مفهوم الربح للتعبير عن القدرة الكسبية للوحدة ( أى مفهوم الربح الشامل ) .

### The Fund Theory : نظرية الأموال المخضمة : ٣/١/١

تستبعد هذه النظرية العلاقة الشخصية بين ملاك الوحدة والموجودات كحقوق الملكية الشخصية ، وكذلك تستبعد مفهوم تشخيص الوحدة المحاسبية كشخصية اعتبارية مستقلة أو كوحدة اقتصادية وقانونية وفقا لمفهوم نظرية الشخصية المعنوية

ولقد وجد مفهوم هذه النظرية قبولا ومجالا واسعا للتطبيق في القطاع الحكومي والمؤسسات التي تهدف الى تحقيق الأرباح وقد بنى أصحاب هذه النظرية مفهومهم للوحدة المحاسبية على أساس أنها " وحدة محاسبية ومالية مستقلة ذات مجموعة من الحسابات المتوازنة ذاتياً بهدف تنفيذ أنشطة معينة ، أو تحقيق لأهداف معينة مع الالتزام بالتنظيمات الخاصة والقيود والحدود المفروضة .

ويلاحظ الباحث في هذا المجال مايلي :

- ١ - يركز اهتمام هذه النظرية على ادارة واستخدام الأصول المالية المتاحة للوحدة .
- ٢ - تعتبر الايرادات والمصروفات الخاصة بالوحدة المحاسبية بمثابة تدفقات من هذه الوحدة ، واليها ، بحيث تؤدي نتيجهما المافية الى التوازن الحسابي بينها .

#### ٢/١ - المدخل الاجتماعي لنظرية المحاسبة وأثره على فرض الوحدة المحاسبية :

نتيجة لتفاعل الوحدة المحاسبية مع المجتمع الذي تنشأ - وتعيش - فيه ، وتأثر كل منهما بالأحداث الخاصة بالآخر لم يعد الأمر قاصرا - عند اختيار المجتمع ، وقبوله لمشروعات معينة - على الوقوف على الكفاءة المقارنة للطرق والسياسات الادارية والاقتصادية لهذه المشروعات ، ولكن تعدها الى الوقوف أيضا على آثار تلك المشروعات على المجتمع الذي تنشأ - وتعيش - فيه حيث أن هذه المشروعات مطالبة باثبات ملاحيتها الاجتماعية الى جانب كفاءتها الاقتصادية .

وهذا يعني أيضا أن المدخل الاجتماعي أصبح من المداخل التي ارتكزت عليها نظرية المحاسبة ، وقد قام أحد الباحثين<sup>(٤)</sup> بتصور معين للاطار الفكري للمحاسبة الاجتماعية ساق من خلاله مفهومه لها على أساس أنها " عملية اختبار متغيرات ومقاييس واجراءات لقياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة الاقتصادية ، ثم تقديم معلومات بطريقة مناسبة من أجل تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة المحاسبية للاطراف المعنية في المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل الوحدة - المحاسبية - أم من خارجها " .

ومن المفهوم السابق يتضح أن اطار نظرية المحاسبة اتجه اتجاها معاصرا ليتضمن عنصرين ... الاول القياس المحاسبي للنشاط الاجتماعي للوحدة المحاسبية . أما العنصر الثاني فيتضمن الافصاح عن نتائج هذا القياس للاطراف المستفيدة .



وعلى هذا فقد ترتب على تفسير فرض - أو وجود - الوحدة المحاسبية من منظور اجتماعي أن تحركت الفروض - الأخرى - والسياسات المحاسبية استجابة لهذا التفسير وذلك المدخل على النحو التالي :

١ - أصبح فرض الوحدة المحاسبية مرتبطاً بالتفضيل الاجتماعي للمشروعات .

٢ - اتجه فرض القياس المحاسبى نحو القياس الاجتماعى معتمداً فى ذلك على القيمة الاجتماعية ، وقياس مدى التزام الوحدات المحاسبية بالمعايير الاجتماعية والاقتصادية فى وقت واحد .

٣ - أصبحت ساسة الإفصاح المحاسبى متلازمة مع المسئولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية مع التسليم بوجود بعض الصعوبات فى تطويع المعلومات - عن الأداء الاجتماعى - الصورة المالية ، ولكنه فى حالة وجود هذه الصعوبات يمكن استخدام تقرير منفصل عن المعلومات الاجتماعية فى صورة غير مالية .

وكان أيضاً نتيجة لاعتماد نظرية المحاسبة على المدخل الاجتماعى اتجاه هذه النظرية للابتعاد عن بعض مبادئها التقليدية المعروفة حتى يمكن توفير منهج جديد للتعبير عن المعلومات الاجتماعية فى صورة تقارير تدخل فى محيط المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية الى جانب الآثار الاقتصادية لهذه الوحدة على المجتمع الذى تنشأ - وتعيش - فيه .

٣/١ - المسئولية الاجتماعية كتفسير معاصر لفرض "الوحدة المحاسبية" :

من الممكن القول أن الوحدة المحاسبية مسئولة فقط أمام من أوجدها - الملاك أو المساهمين - ولذلك توجه اليه تقاريرها المختلفة . ولكن نتيجة لتغير طبيعة وأهداف التفصيل أو التقييم للمشروعات أو الوحدات التى تنشأ فى المجتمع فان النظرة الى الوحدة المحاسبية اتجهت الى اعتبارها قد نشأت بواسطة المجتمع ككل وليس الأفراد وحدهم . فالمساهمون والعاملون والمستهلكون والموردون يمكن أن ينظر اليهم على أنهم مجتمع يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف العامة .

ونتيجة للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كان على الوحدات أن توجه اهتماما أكثر للأنشطة الاجتماعية التى تناسب المجتمع ، ومن ناحية أخرى فقد اضطرت نظرية المحاسبة لملاحقة هذه المتغيرات والخروج من الدائرة النظرية البحتة الى دائرة يغلب عليها الواقعية وسارعت الى تطوير مبادئها وفروضها التقليدية أو اعسادة

تكييفها لتمكن المحاسبين من أداء مسؤولياتهم تجاه الأطراف المتعددة والمحيطـة والمرتبطة بالوحدة المحاسبية .

ولذلك أصبحت " الوحدة المحاسبية " وحدة تنربط آثارها مع أهداف المجتمع أو البيئة التي تنشأ داخلها وأصبحت النظرة الي فرض وجود الوحدة المحاسبية نظـرة تجميعية لتوافق أو تماثل الوحدة وتطابقها مع البيئة التي تنشأ بها ، وتنأثر بهـا (٦) وتؤثر فيها ، وفي هذا المدد أكد أحد الكتاب وجود وأهمية هذو المسؤولية بقوله " تعمل أي منظمة اجتماعية - ولايعتبر مجال استنادا - في الكجتمع وفقا لعقد اجتماعي حيث يقوم وجودها ونموها على عاملين : .

الأول انجاز بعض الحاجات المرغوبه اجتماعيا بشكل عام ، والثاني توزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الي مجموعات تستمد من قوتها .

ونتيجة لاستجابة نظرية المحاسبة لهذه المتغيرات فقد ظهرت " نظرية المشروع" كتفسير معاصر لفرض الوحدة المحاسبية (٧) والذي يركز على اعتبار الوحدة المحاسبية مؤسسة اجتماعية تعمل لمصلحة العديد من الأطراف . وبشكل عام تشمل هذه الأطراف حملة الأسهم والدائنين والعاملين والعلاء ، والوحدات الحكومية ، وباقي أفراد المجتمع وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذه النظرية بمثابة الأساس الذي تستند عليه نظرية المحاسبة الاجتماعية .

ومن هنا يمكن للباحث أن يوضح أن فرض الوحدة المحاسبية في الفكر المحاسبي المعاصر يركز على الاعتبارات التالية :

١ - للوحدة المحاسبية دوران ٠٠٠ الأول هو دور وكيل الانتاج وفقا لنظرية اقتسام الموارد وتوزيع المنافع في المجتمع وتتمثل هذه العملية في تنفيذ سياسات الاستخدام والتدريب والترويج واستراتيجيات التوطن الصناعي وغيرها مسـن المؤثرات على المنافع والتضحيات التي يتقاسمها أفراد المجتمع ، وعلى هذا فان النظام المحاسبي في الوحدة مطالب بقياس المساهمة الاجتماعية الصافية للوحدة ويتضمن علاوة على جانب التكاليف والمنافع المحققة نتائج تأثيرها على فـتـسات المجتمع المختلفة (٨) .

٢ - تمثل الوحدة المحاسبية عنصرا مرنا لاثابتنا بحيث يمكن أن تكون وحدة اقتصادية أو وحدة ادارية أو قطاع أو اقليم أو دولة أو نشاط معين .

## القسم الثاني

### اطار المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية كمدخل لتقييم واختيار

#### المشروعات الاستثمارية

بين الباحث ابعاد المسؤولية الاجتماعية كمدخل محاسبي معاصر للتفسير فسرض الوحدة المحاسبية والتي تركزت في اعتبار أن نشأة هذه الوحدة واستمرارها تستمد من مدى تحقيقها لأهداف المجتمع الداخلى لها والبيئة الخارجية التي تؤثر فيها وتتأثر بها .

وعلى ذلك فعند اختيار المشروعات الاستثمارية - أو المفاضلة بينها - يجب قياس الملاحية الاجتماعية لهذه المشروعات - المقترحة - ومدى استجابتها لتحقيق أهداف المجتمع في فترة زمنية محددة .

ولقد عرضت آراء، مختلفة لأنماط ومجالات الملاحية أو المسؤولية الاجتماعية للوحدات ولعل من أشهرها ما قدمه من مجالات تشتمل على :

١ - أنشطة تفاعل الوحدة وتلاحمها مع المجتمع .

٢ - أنشطة تنمية الموارد البشرية .

٣ - أنشطة تنمية الموارد الطبيعية والمساهمة في ظروف البيئة .

٤ - المساهمة في الارتقاء بمستوى جودة المنتج النهائي أو الخدمة النهائية .

١/٢ - التحليل المحاسبي للعائد الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية المقترحة في ضوء

#### مسئوليتها الاجتماعية :

١/١/٢ - الاعتبارات الأساسية في التحليل :

حتى يتم تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية في ضوء دوال التفصيل الاجتماعي يجب أن تركز عملية التقييم والتحليل على العوامل التالية :

١/١/١/٢ - الظروف المرتبطة باختيار وتقييم المشروع الاستثماري :

من الامور المسلم بها أن هذه الظروف - تحكم - أو تتحكم في عملية التقييم أو

الاختيار ، وهذه الظروف تتمثل في حالات التأكد - أو المخاطرة - التي تغطي عملية اتخاذ القرار بالاختيار .

والتأكد يعنى وجود المعلومات الكاملة حول سلوك كل بديل ، والمعرفة السابقة في احتواء كل بديل على نتيجة واحدة <sup>(١٠)</sup> ، ومن المعروف أن ظروف التأكد مثالية جداً وبالتالي لا تؤخذ في الاعتبار عند اختيار أو تقييم المشروع الاستثمارى ، وعلى ذلك يمكن القول أن كل قرار يتضمن قدراً من عدم التأكد ، غير أن بعض القرارات تكون آثار عدم التأكد فيها من الضالة بحيث يمكن تجاهلها ، كذلك يجب الأخذ في الاعتبار درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها - أو تعرض لها - المشروع الاستثمارى إذ أنها تعبر عن درجة الاختلاف - أو التغيير - في العوائد المتوقعة للمقترحات الاستثمارية المطروحة ويرى الباحث أن عدم أخذ عنصر المخاطرة في الاعتبار يجعل نتائج التقييم مضللة وغير صحيحة ، أو على الأقل مشكوك في صحتها ، كما أن أى أسلوب أو معيار لا يأخذ هذه المتغيرات في حساباته أو يغفل بعضها فإن مثل هذا الأسلوب أو المعيار يعتبر عاجزاً وغير ذى جدوى في التحليل والتقييم .

ولعل أسباب عدم التأكد التي قد تحيط ببعض المتغيرات تنشأ عادة بسبب استحالة أو صعوبة التنبؤ بمختلف المتغيرات ، وبالتالي صعوبة التحديد الدقيق لحجم وعوائد وتكاليف المشروع في المستقبل ويرجع ذلك الى عدة أسباب يذكر الباحث منها :

١ - التغيرات النسبية في الاسعار .

٢ - التغيير في تقديرات رأس المال الثابت المطلوب للمشروع الاستثمارى .

٣ - التغيرات التكنولوجية التي يتسخدمها المشروع الاستثمارى .

وفى ضوء ما تقدم فإن القائم بالتحليل الاجتماعى للتكلفة والعائد يحتاج الى بعض الأساليب أو النماذج لتخفيض حالة عدم التأكد المحيطة بعملية التحليل المشار اليها الى ادنى حد ممكن .

ومن أهم هذه الأساليب :

١ - أسلوب صافي القيمة المتوقعة للعوائد المنتظرة من المشروع ، وهذا الأسلوب يقوم على استخدام نظرية الاحتمالات في حساب التوقع الرياضى الذى يمثل القيمة المتوقعة للمشروعات الاستثمارية ، وإيجاد صافي القيمة الحالية أو المعدل

للعائد من المشروع الاستثمارى عن طريق عمل توزيعات احتمالية للقيم المتوقعة .

٢ - أسلوب تحليل الحساسية : وهذا الأسلوب يكون الغرض منه تعريف المتغيرات التى يكون لها أكبر الأثر على نتائج المشروع ، وهذا التحليل يكون مفيداً فى حالة تقييم المشروعات التى تنشأ تحت ظروف عدم التأكد أو فى حالة المخاطرة .

### ٢/١/١/٢ - معدل الخصم الاجتماعى :

قد يجد القارئ بتحليل المشروعات الاستثمارية نفسه أمام أمرين : هل يختار المشروع ذا العائد المستمر أم المشروع الذى يعطى عائداً قليلاً فى السنوات الأولى ولكن يعطى عائداً أكبر فى السنوات الأخيرة .

وعلى ذلك يمكن الباحث أن يقرر أن هناك آثاراً للوقت على تقييم واختيار المشروع تكمن بعضها فيما يلى :

١ - انتغير فى أسعار السوق للمستلزمات الانتاجية وبالتالي التغير فى العائد المتوقع أو المحقق .

٢ - البدائل المتاحة لاستخدامات الاموال فى المشروع وبالتالي فى العائد المتوقع .

وهذه المسائل المرتبطة بالوقت يجب أن تكون موضع اعتبار حيث أن التغير فى المستوى العام للأسعار يجب أيضاً أخذه فى الحساب .

وإذا كان الاختلاف - فى هذا المجال - بين تحليل الربحية التجارية للمشروع وربحيته الاجتماعية ماهو الا اختلاف فى معنى وأهمية العوائد والتكاليف والاوزان التى يجسرى عن طريقها تجميع العوائد والتكاليف المختلفة فى مقاييس مشتركة ، فان الوزن الذى يتم على أساسه تجميع العوائد والتكاليف الخاصة بتقييم المشروع الاستثمارى يتمثل فى معدل الخصم المعادل القيمة المتناقضة للعوائد والتكاليف على مر الزمن .

وعليه يرى الباحث فى ظل المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاستثمارى المقترح ضرورة استخدام معدل الخصم الاجتماعى عند تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية حيث أن هذا المعدل يعبر عن التقدير الكمى الذى يعطيه المجتمع للمنافع والتكاليف المستقبلية ، أو بعبارة أخرى هو المعدل الذى عن طريقة تتناقض على مر الزمن القيمة التى يعطيها المجتمع للمنافع والتكاليف المستقبلية .

وترجع أهمية الاعتماد على معدل الخصم الاجتماعى فى تقييم المشروعات الاستثمارية الى :

١ - أن الحاجة الى تجميع القيمة الحالية للتكاليف والارباح الاجتماعية لمشروع ما تمتد عبر فترة زمنية طويلة ، ويتولى معدل الخصم الاجتماعى مهمة الربط بين التكاليف والمنافع التى تحدث خلال فترة زمنية مختلفة ، والمفروض أن يكون معدل الخصم الاجتماعى واحدا فى المجتمع الواحد .

٢ - يكمن دور معدل الخصم الاجتماعى فى المساعدة على تخصيص موارد المجتمع نحو أفضل استخداماتها الاجتماعية ، ويرى البعض <sup>(١١١)</sup> فى هذا المجال أنه من المفيد استخدام معدلات بديلة للخصم عند الدراسة التحليلية للمشروعات الاستثمارية المقترحة لخصم تدفقات التكلفة والعائد ، واختيار أحسن المشروعات فى كل حالة .

بينما هناك رأى آخر يقول بأنه لاسباب عملية يقترح أن معدل الخصم الاجتماعى ثابت مع الزمن وعلى ذلك يستخدم نفس المعدل طوال فترة بقاء المشروع أو يستحسن من الناحية العملية عدم استخدام عدة معدلات خصم اجتماعية خلال عمره الاقتصادى وبعد ذلك تقريبا مقبولا بالنسبة لاجراض تقييم المشروعات .

وتأكيدا للمسئولية الاجتماعية للمشروعات الاستثمارية يرى الباحث أهمية لتحديد قيمة موحدة لمعدل الخصم الاجتماعى يجرى تطبيقها بشكل عام على المستوى القومى وبحيث يعمم استخدامها فى كافة المشروعات وخاصة المشروعات المتبادلة وذلك بعد أخذ الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وأهداف الخطة القومية المقترحة (ويمكن الاسترشاد فى العدد بمعدلات الاقراض الحكومى ، أو معدل اقراء المشروعات العامة أو معدل العائد للاستثمارات الخاصة <sup>(١١٣)</sup> .

الا أنه امتدادا للمسئولية المشار اليها يمكن استخدام معدلات خصم متعددة بغية تحقيق بعض الاهداف فى حالات معينة وفقا للسياسة القومية يذكر الباحث من هذه الحالات :

أ - المشروعات ذات الاثر المباشر على الناتج المحلى ، كالمشروعات الاستثمارية الخاصة ببعض الصناعات الاساسية والاستراتيجية ، فهذه المشروعات تحتسب باز بصعوبة اختبار الكفاءة المطلقة اذا جرى الخصم على منافعها وتكاليفها المستقبلية وفق معدل خصم اجتماعى موحد ، وتجنبنا لحدوث هذه الصعوبة يمكن استخدام معدلات خصم أقل خاصة بالنسبة لفترة الحضانة الخاصة بالمشروع .

ب - المشروعات التي من شأنها أحداث نمو سريع للاقاليم المختلفة داخل نطاق المجتمع الواحد ويمكن أن تركز ضرورة أحداث النمو السريع على مبررات اجتماعية واقتصادية وسياسية كتحقيق توزيع أفضل للدخل القومي ، والعمالة ، ومراعاة الأهمية السياسية لبعض الأراضى داخل المجتمع ذات الحساسية السياسية (١٤) . وفي هذه الحالات الأخذ بتطبيق لمعدل خصم موحد قد لايسمح للمشروعات المقامة فى مثل هذه الأقاليم المختلفة باجتياز الكفاءة المطلقة وبالتالي قد يعوق حركة التنمية السريعة المضطربة فيها .

### ٢/١/١٢ - الاسعار المحاسبية :

من حيث المبدأ ينبغي تقييم المدخلات والمخرجات الخاصة بالمشروع الاستثمارى بالاسعار الفعلية للسوق سواء كانت هذه الاسعار جارية أو متوقعة ، مع الاعتراف بأن اسعار السوق السائدة فى المجتمع فى فترة زمنية معينة قد لاتعبر عن التكلفة الاجتماعية الحقيقية طالما أنها تتأثر بالسياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية .

ولعلاج هذه المشكلة يتم استخدام الاسعار المحاسبية والتي تعبر عن مجموعة من الاسعار التوازنية المترتبة على التخصيص الكفء لعوامل الانتاج المتاحة فى المجتمع ، حيث أن التخصيص الكفء لهذه العوامل لايمكن ان يحدث معه زيادة الاستثمار فى قطاع معين على حساب قطاع آخر ، ويتم تحديد هذه الاسعار المحاسبية فى ضوء العلاقة بين الاهداف الرئيسية للاقتصاد القومي ، ومدى توافر الموارد الاساسية القومية .

وفى هذا المجال يرى البعض (١٥) أن الاسعار المحاسبية هى فى حقيقة الامر تكلفة الفرصة البديلة للموارد النادرة والتي يراد تخصيصها للاستثمار تخصيصاً أمثلاً .

ويرى الباحث فى هذا المجال أن الاعتماد على الاسعار المحاسبية فى تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية يجب أن يكون باحدى طريقتين :

### الطريقة الأولى :

احتساب مجموعة محدودة العدد من الاسعار المحاسبية الرئيسية أو المعلومات المتسقة مع بعضها بقدر الامكان بتطبيق بعض من المعادلات الرياضية ، ومن قبيل هذه الاسعار ٠٠٠ الاسعار المحاسبية الخاصة بالاجور ، وبالصرف الاجنبى (١٦) ومن المفروض أن يتم احتساب هذه الاسعار الرئيسية مركزياً بواسطة جهاز لتقييم المشروعات أو

الجهات المعنية بعمليات التخطيط على المستوى القومى .

### الطريقة الثانية :

يمكن بها تفادى الدخول فى المشاكل النظرية والتطبيقية بالاعتماد الاساسى على الاسعار الدولية السائدة لتحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد . . . . أى يتم تقييم مدخلات ومخرجات المشروع الاستثمارى بالاسعار الدولية - سواء ما يدخل منها فى التجسار الدولية أولا - وذلك لمعرفة قيمة الفرصة للموارد فى استخدامات بديلة حقيقية وقائمة وليست بدائل افتراضية كما هو الحال عند تقدير الاسعار المحاسبية عادة ، ووفقا لهذه الطريقة تكون المنفعة الصافية للمشروع المقترح هى مدى مساهمته فى زيادة حصيله النقد الاجنبى مع التسليم بأن الاسعار قائمة على توزيع غير عادل للدخول بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وعند القيام بالمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية فانه يتعين تقدير القيمة الحقيقية للعملة الاجنبية على أساس السعر المعدل للصرف الاجنبى . كقياس مناسب لهذه القيمة خاصة اذا كان السعر الرسمى واضح الاختلال ولا يعكس القيمة الحقيقية (١٧) ، وذلك بهدف الوصول ولو بشكل تقريبي الى صورة أكثر واقعية للمنافع والتكاليف الاجتماعية للمشروع المقترح .

ويلاحظ الباحث فى هذا المجال ما يلى :

١ - أن السعر المعدل للصرف الاجنبى يتوقف على الوضع القائم والمتوقع لميزان المدفوعات وعلى ذلك فان من صالح المجتمع الذى يعانى صعوبات فى ميزان المدفوعات (ع) ت الاعتماد على السعر المعدل للصرف الاجنبى .

٢ - يجب ان يتم تقدير السعر المشار اليه بواسطة هيئة قومية متخصصة بحسابات وابلاغة للقائمين برسم السياسة الاستثمارية .

٢/١/٢ - مستويات المسئولية الاجتماعية للمشروع ومستويات التحليل :

يمكن التمييز بين عدة مستويات تحليلية لتقييم المشروعات باستخدام تحليل التكلفة والمنفعة تدرج فيما بينها من حيث (١٨) :



أولا : مدى اتساع أو ضيق دالة الهدف لانه من الضروري تقييم مفاضلة المشروعات من حيث قدرة كل منها على خدمة عدة أهداف معينة ، ومن الملاحظ أن تعدد الاهداف عن اثنين يزيد من عملية التعقيد فى عملية تقييم المشروع ولذلك يستحب تسهلا للعمليات الحسابية ادماج الاهداف المتقاربة نسبيا مع بعضها وقد جرى العرف فى المناهج المعاصرة على الاخذ بهدفين رئيسيين فى التقييم الاجتماعى للمشروعات ٠٠٠ الاول هو زيادة الناتج القومى ويطلق عليه اعتبار الكفاءة فى تخصيص الموارد ، والهدف الثانى تحسين توزيع الدخل سواء بين الاجيال المتعاقبة أو بين المناطق داخل المجتمع ، أما الاهداف الاقل أهمية فانه يمكن مراعاتها باستخدام مؤشرات تكميلية اضافية لكل مشروع على حده .

ثانيا : مدى الاهتمام بحصر الآثار الجانبية للمشروع :

وهذه الآثار الجانبية قد تكون نافعة أو ضارة ويجب العمل حينئذ بالحد من الآثار الجانبية الضارة عن طريق عدة اجراءات منها فرض نظم خاصة للاعانات والضرائب أو التدخل الحكومى المباشر وغيرها ٠٠٠٠ وقد تكون هذه الآثار الجانبية ممثلة فى :

(١) آثار نتيجة تحويل العمال من أعمالهم السابقة الى العمل فى المشروع المقترح .

(٢) آثار سعرية وهى التغيرات فى الاسعار التى يحدثها انشاء مشروع معين فى الاسعار التى تتعامل بها المشروعات الاخرى وجمهور المستهلكين .

(٣) آثار فنية أو تكنولوجية وهى التغيرات التى يحدثها انشاء المشروع المقترح فى دوال - وهيكل - الانتاج للمشروعات القائمة .

(٤) مدى توفير الحماية لافراد المجتمع / أى يجب اختيار المشروعات - الاستثمارية على أساس قياس مدى تجارب المستهلك المنتجات من السلع والخدمات الجديدة من ناحية ، وقياس أثر هذه المشروعات المقترحة على نمط الانفاق الاستهلاكى من ناحية أخرى .

(٥) الآثار على البيئة المحيطة بالمشروع المقترح : فمن الضرورى أن يتم اختيار المشروعات الاستثمارية على ضوء :

أ - مدى ضغط هذه المشروعات على رأس المال القومي .

ب - مدى المساهمة في خلق فرص عمل جديدة .

ج - مدى ضغط هذه المشروعات على المصادر الطبيعية ( كالمياه )

والطاقة ( كالكهرباء ) المتاحه بالمجتمع .

د - مدى مساهمة المشروع في تلوث البيئة ٠٠٠ مع التسليم بأنه من

المستحيل تحقيق ايقاف تام لتلوث البيئة لان ذلك لايمكن تماما

الا بايقاف نشاط الوحدات الانتاجية هذا من ناحية ، ومن ناحية

اخرى لان البيئة يمكن ان تستوعب قدرا من التلوث غير الفار (١٩)

والامر يحتاج في هذا المجال الى ضرورة تحديد معدلات مقبولة

للتلوث يجب مراعاة الحد الاقصى لما يمكن السماح به لتلوث

البيئة من مخلفات المصانع وغيرها دون أن يكون له أثر ضار على

الكائنات الحية ، وبالطبع فان وجده هذه المعدلات يجعل الوحدات

تسمى - باختيارها أو مجبرة - لتحقيقها (٢٠)

وبتحليل المستويات المختلفة للمسئولية الاجتماعية للمشروع كوحدة محاسبية والتي

تؤخذ في الاعتبار من خلال العناصر السابق ذكرها تمييز المستويات التحليلية والتي

تتدرج في نطاق اهتمامها من مصلحة الوحدة الواحدة الى عدة وحدات ثم الاقتصاد القومي

في مجموعة الى المستويات التالية :

١ - ميزان الربحية التجارية على مستوى المشروع .

٢ - ميزان الربحية التجارية لعدد من المشروعات المترابطة .

٣ - ميزان المنفعة القومية للمشروع أي على المستوى القومي .

وعلى ذلك يمكن القول أن تقييم المشروع من المنظور الاجتماعي أو القومي لاينفى

عن تقييم الربحية التجارية للمشروع بالاسعار السوقية لمعرفة مدى امكانية تغطية

المشروع لتكاليف .

٢/١/٣ - المسئولية الاجتماعية للمشروع وتقييم الفاعلية الاجتماعية :

من المعروف أن أى مشروع يعيش في مجتمع يحيط به ويتميز هذا المجتمع بأنه

محملة كافة الظروف والحوادث والمؤثرات التي تحيط بالمشروع وتؤثر فيه ، وتتسم البيئة - التي تحيط بالمشروع - بأنها دائمة التغيير ويواجه المشروع نوعين من البيئة لابد من التكيف معهما هما :

١ - البيئة الداخلية فى المشروع تقصد بها العاملون ، والمساهمون •

٢ - البيئة الخارجية للمشروع " ويقصد بها المستهلكون ، والموردون الجمهور •

والواقع أن المشروع يتعايش مع البيئتين والتي يحصل منهما على كافة الموارد الخاصة به الى جانب الفرض والعوامل التى تساعد على بقائه وفى مقابل ذلك فان المشروعات مطالبة بالعديد من الاهداف قبل المجتمع الذى يتعيش فيه منها : زيادة الناتج الاجتماعى ، توفير فرص العمالة ، زيادة الاجور لتناسب الزيادة فى مستويات الاسعار ضمان حماية المستهلكين ، التنمية الاقليمية ، القضاء على تلوث البيئة ٠٠٠ وبالنتالى فان البيئة سوف تكافىء المشروع باستمرارها فى توفير الموارد له والتفاعل معه ٠٠٠٠٠

ومن هنا فان مدى تحقيق المشروع للاهداف المشار اليها باضافة الى أهدافه الخاصة به سوف يكون له الاثر فى اختياره من بين المشروعات المقترحة •

وسوف يتناول الباحث هذه الاهداف الاجتماعية باعتبارها بمثابة معايير يمكن المفاضلة من خلالها بين المشروعات الاستثمارية المقترحة وذلك على النحو التالى :

#### ١/٣/١/٢ - أثر المشروع على صافى الناتج الاجتماعى :

ويدور هذا الاثر محول اختيار نتائج المشروع وهذا يتطلب تحديد التكاليف الاضافية التى يتطلبها المشروع واضافاته المتوقعة للناتج الاجتماعى ( القومى ) والتغييرات المحتملة فى المظاهر الاخرى للصالح العام وذلك على أساس تقدير دقيق لنتائج المشروع فى السنوات المتتابعة من حيث قيمة الانتاج والتكاليف بما فى ذلك النتائج المباشرة وغير المباشرة ، وتستخدم الاسعار المحاسبية أساسا لحساب قيمة الانتاج والتكاليف الخاصة بكل مشروع على حدة ويتم ذلك على النحو التالى :

أولا : تقدير تكاليف المشروع الاستثمارى قوميا :

يتم التوصل الى هذه التكاليف عن طريق اجراء عدة تعديلات ( سالبة أو

موجبة ) على رقم التكاليف المحسوبة على مستوى المشروع وذلك كما يلى :

التكاليف على مستوى المشروع الاستثماري

...

(+) تعديلات بالموجب :

قيمة الزيادة في العملة الاجنبية الناشئة عن تخفيض سعر الصرف الاجنبي

...

الاعانات التي قد تمنح للمشروعات في قطاع معين باعتبارها تكلفة ضمنية

...

...

(-) تعديلات سالبة :

عناصر لاتعتبر عن اضافات حقيقية لرأس المال القومي (كمشترىات

...

الاصول الثابتة القائمة ، وعناصر النفقات الايرادية المؤجلة ) .

• الضرائب والرسوم الجمركية

...

الفروق السالبة عن تقييم الموارد وفقا لتكلفة الاستخدام البديهي

...

• (بالاسعار المحاسبية)

...

...

• التكاليف على المستوى القومي

...

ثانيا : تقدير الآثار المترتبة على المشروع الاستثماري :

يقصد بهذه الآثار كافة الفوائد المتوقعة من تنفيذه ، ويتطلب اخضاع

المشروع لعملية التقييم قياس هذه العوائد واحتسابها في صورة رقمية سواء

بالنسبة :

\* للنشاط أو القطاع الذي سيتبعه المشروع بعد تنفيذه ، ممثلة في الايرادات

• أو الناتج الذي سيحققه هذا النشاط أو القطاع

\* للأنشطة أو القطاعات الاقتصادية الاخرى التي سوف تتأثر بانشاء المشروع

لاعتماده عليها في امداده بالخامات أو المواد الاولية ومستلزمات

الانتاج الوسيطة ، أو لاعتمادهما عليه في امدادهما بمنتجاته النهائية التي

تعتبر بالنسبة لها مواد أو مستلزمات انتاج

• ويتمد هذا التقدير ليشمل :

## ١ - الاثار الكمية :

وهي التي يمكن اخضاعها للقياس المحاسبي أو الرقمي سواء كانت هذه الاثار مباشرة تتمثل في قيمة المنتجات السلعية والخدمات بعد خصم كافة قيم عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية وهذه الاثار وان كانت تعبر عن وجهة النظر المستقلة للمشروع فانها أيضا ذات أهمية اذا كانت النظرة للمشروع على المستوى القومي حيث أن المفروض في أى مشروع استثماري أنه يمثل اضافة جديدة للنشاط أو القطاع المعين ، ومن ثم فإن آتارة المباشرة تتمثل في زيادة دخل النشاط أو القطاع المذكور ، اي من جهة أخرى يتم حساب صافي القيمة المضافة القومية للمشروع والتي تعبر كما هو معروف عن قيمة الاجور وقيمال الفائض الاجتماعي والذي يعبر عن الطاقة أو القدرة الكسبية للمشروع المقترح .

كذلك يمتد التقييم ليشمل الاثار غير المباشرة والتي تؤثر في النهاية على الدخل القومي ، ويعبر عن هذه الاثار في صورة تغيرات تلحق الانشطة أو القطاعات الاخرى ذات الارتباط بالنشاط أو القطاع الذي سينضم اليه المشروع الاستثماري المقترح وقد تكون هذه التغيرات ايجابية أو سلبية وتتمثل الاولى في كافة المنافع التي تعود على المجتمع أو الاقتصاد القومي بكافة قطاعاته نتيجال القيام باستثمار معين في حين أن الثانية تتضمن كافة التكاليف الاضافية التي تزيد عن النفقة الخاصة للمشروع الاستثماري ويتحملها المجتمع أو الاقتصاد القومي .

## ٢ - الاثار الكيفية :

ويقصد بهذه الاثار تلك التي تسمح بتحقيق أهداف ذات طبيعة كيفية تختلف كلية عن طبيعة الاثار الكمية فهي آثار - لا يمكن حصرها وقياسها محاسبيا لمعوية اخضاعها للقياس الكمي واغفال هذه الاثار عند التقدير قد يؤدي الى نتاج تحول دون تحقيق الاهداف الاجتماعية خاصة اذا كانت هذه الاهداف تعطي أهمية لبعض المشروعات في بعض القطاعات كتوجيه جزء من الاستثمارات لضمان مستوى معين من الخدمات العامة أو التنمية الاقتصادية في بعض المناطق .

وبعد تقدير الاثار المترتبة على قيام المشروع الاستثماري ويتم وعلى نفس النمط الذي أشار اليه الباحث بشأن تقدير تكاليف المشروع قوميا يتم اجراء التعديلات على العائد الخاص للمشروع تواملا الى العائد الاجتماعي أو القومي وهذه التعديلات قد

تكون موجبه أو سالبة أو قد تتمثل في كليهما .

#### أ - التعديلات الموجبة :

وتتم هذه التعديلات في حالة اذا كان العائد الاجتماعى أو القومى أكبر من العائد الخاص مما يضى على المشروع المقترح صفة التفضيل الاجتماعى ، وتتمثل هذه التعديلات في صافى الوفورات في العملة الاجنبية المتمثل في قيمة صادراته المتوقعة ، أو بدائل الواردات التى سيقوم بإنتاجها . فاذا كانت العملة المحققة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية فيجب اجراء تعديل لهذه القيمة بحيث يعكس المعدل الحقيقى لسعر الصرف الاجنبى .

#### ب - التعديلات السالبة :

وتتم هذه التعديلات في حالة اذا كان العائد الاجتماعى أو القومى أقل من العائد الخاص وقد يكون لهذه التعديلات أثرها في جعل المشروع أقل تفضيلا من وجهة نظر المجتمع أو الاقتصاد القومى .

فمثلا تخفيض الايرادات المتوقعة للمشروع في حالة تمتعه بالحماية الجمركية عند انشائه بمقدار مايجب أن تكون عليه بدون هذه الحماية توصلنا الى العائد الاقتصادى أى العائد عند التكلفة البديلة بالنسبة للاقتصاد القومى .

#### ٢/٣/١/٢ - أثر المشروع على الموارد البشرية وهيكل العمالة :

اذا كان خلق فرص عمل جديدة يعد أحد الاهداف الرئيسية للاقتصاد القومى فسان تقييم أى مشروع استثمارى لا بد وأن يتضمن مساهمة هذا المشروع في خلق هذه الفرص سواء كانت هذه الفرص للعمالة الماهرة أو غير الماهرة ، كذلك يجب على القائمين بالتقييم معرفة تأثير المشروع بالنسبة للعمالة المباشرة ، وغير المباشرة على حد سواء وترتبط العمالة المباشرة بفرص العمل الجديدة التى يتم خلقها داخل المشروع نفسه ، أما العمالة غير المباشرة فتتعلق بفرص العمل الجديدة التى تنشأ في مشروعات أخرى ترتبط بالمشروع الاصلى محل التقييم .

وبناء على ذلك يمكن حساب مساهمة المشروعات الاستثمارية في خلق فرص عمالة وفقا للعوامل التالية :

أ - نوعية العمالة : عمال الانتاج ، وعاملين فى الوظائف التسويقية والاشرافية ثم الاداريون .

ب - الأثر المباشر وغير المباشر على العمالة .

ج - طبيعة العمالة المطلوبة من حيث كونها عمالة ماهرة أو غير ماهرة .

د - التركيب النسبى للعمالة المطلوبة أى نسب الاعتماد على العمالة الوطنية والعمالة الاجنبية .

هـ - فى حالة ندرة العمالة الماهرة يصبح ضروريا معرفة المشروع الاستثمارى الذى يعطى أقصى قيمة مضافة لكل وحدة من تكلفة العمالة الماهرة وذلك من المعادلة التالية :

القيمة الحالية للقيمة المضافة للمشروع

القيمة الحالية لاجمالى الاجور والمرتبات والمزايا العينية

وكلما زادت هذه النسبة كلما ارتفعت قيمة ندرة الوحدة من تكلفة العمالة وبالتالي ماتضيغة الى المجتمع أو الاقتصاد القومى من قيمة مضافة وبالتالي يفضل المشروع فى هذه الحالة .

ويستطيع القارئ بتقييم المشروعات الاستثمارية ترتيبها من حيث مساهمتها فى زيادة فرص العمل وفقا للنسبتين التاليتين :

قيمة الناتج ( مقدر )

متوسط عدد العاملين ( مقدر )

العدد الكلى لفرص العمل الجديدة

الاستثمارات الكلية

٣/٣/١/٢ - أثر المشروع على التوازن الاقليمى :

يجب توزيع المشروعات الاستثمارية بحيث تحقق أهداف المجتمع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يغلب عليه التوازن الجغرافى أو الاقليمى وبشكل معه الاستفادة من طبيعة البيئة التى تناسب هذه المشروعات وكذلك تتيح فرصة للاستفادة من امكانيات التوطن وبشكل يضمن :

- أ - عدم الضغط على المرافق العامة والاساسية ( رأس المال القومي ) .
- ب - عدم الضغط على المصادر الطبيعية كالمياه أو مصادر الطاقة كالكهرباء .
- ج - تحقيق التوازن النسبي للسكان بين أقاليم المجتمع المختلفة .

#### ٤/٣/١/٢ - مدى توفير المشروع لحماية المستهلك :

يجب اختيار المشروع الاستثمارى على أساس قياس مدى تجاوب المستهلكين للسلع والخدمات التي تنتجها المشروع من ناحية ، وقياس أثر هذه المنتجات على نمط الانفاق الاستهلاكى من ناحية أخرى ، وعلى ذلك يكون أمام المسئولين عن اختيار المشروعات الاستثمارية النظر الى الزاوية الاجتماعية لهذه المشروعات من خلال :

أ - ملائمة المنتجات لطبيعة وعادات المستهلك ( سواء المستهلك المناعى أو المستهلك الاخير ) .

ب - التأكد من صحة المواصفات التي يتم بها الانتاج ومناسبتها للمجتمع .

ج - تقديم المبررات عن أى اختلافات قد توجد فى الاسعار للمنتجات المماثلة التي تعرض فى الاسواق .

وبناء على ذلك يتضمن تقدير تكاليف المشروعات الاستثمارية العناصر التالية :

- \* تكاليف تحقيق الجودة المطلوبة للمستهلكين .
- \* تكاليف تحقيق عامل الامان المتوفر فى السلع .
- \* تكاليف الافصاح الضرورى والمرتببط بالمنتجات .
- \* تكاليف الاستجابة للتشريعات الخاصة بانتاج وبيع المنتجات .

#### ٥/٣/١/٢ - أثر المشروع الاستثمارى على ميزان المدفوعات :

تواجه الدول النامية مشكلة ندرة رأس المال الوطنى ، وصعوبات فى توفير النقد الاجنبى والذي ينعكس معه آثار هذه المشكلات على موازين المدفوعات بها ، وبالتالي فان من الاهداف القومية معالجة الاختلال فى ميزان المدفوعات بحسن استخدام المتاح من العملات الاجنبية بالاضافة الى محاولات لزيادة الموجود من هذه العملا



ومن هنا تكون هذه الاهداف المشار اليها أمام القائمين بتقييم واختيار المشروعات الاستثمارية فينبغى أن تؤخذ فى الحساب كافة الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع على ميزان المدفوعات وذلك عن طريق حساب أو تقدير صافى التدفقات الداخلة أو الخارجة من العملات الاجنبية وذلك على النحو التالى :

أ - التدفقات الداخلة المقدره من العملات الاجنبية:

التدفقات المباشرة :

- ... رأس المال الاجنبى ( المملوك)
- ... القروض المدفوعة ( نقد سائل)
- ... مساعدات أجنبية أو منح
- ... سلع أو معدات واردة بتسهيلات ائتمانية أو مؤجلة السداد

...

التدفقات غير المباشرة : ( للمشروعات المرتبطة )

- ... رأس المال
- ... قروض نقدية وعينية
- ... مساعدات اجنبية أو منح
- ... صادرات
- ... وفورات نتيجة احلال منتجات المشروع محل منتجات مستوردة
- ... بنود أخرى

...

...

ب - التدفقات الخارجة المقدره من العملات الاجنبية :

التدفقات المباشرة :

ب - الدفقات الخارجة المقدرة من العملات الأجنبية :

الدفقات المباشرة :

- ... مستلزمات الانتاج المستوردة مباشرة من الخارج
- ... أجور الخبراء الأجانب
- ... أقساط سداد القروض
- ... مدفوعات من الأرباح والأتاوات وحقوق الاختراع

...

الدفقات غير المباشرة :

- ... أقساط اهلاك الأصول الثابته المستوردة
- ... مستلزمات انتاج محلية كانت مخصمة للتصدير
- ... بنود أخرى

...

صافي التدفقات من العملات الأجنبية ( أ - ب )

...

ويكون معامل النقد الاجنبى للمشروع = صافى التدفقات من العملات الاجنبية x ١٠٠

٦/٣/١/٢ - أثر المشروع الاستثمارى على المرافق الاساسية للمجتمع :

من المعروف أن المجتمع يتحمل عبء انشاء المرافق الأساسية اللازمة له فى شكل ضرائب ورسوم ، ونظرا لأن هذه المرافق تعتبر جزءا من رأس المال القومى ، وحيث أن أى مشروع استثمارى يحتاج الى عدد من التسهيلات والخدمات الخاصة بالمرافق الاساسية كتوفير الطاقة والمياه ووسائل النقل وخدمات البريد والمواصلات وخدمات الاسكان والتعليم والرعاية الاجتماعية والصحية بالإضافة الى الاجراءات اللازمة للمحافظة على الامن .

فأنه من الضرورى عند تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية أخذ هذا الاثر المباشر على المرافق الاساسية بالمجتمع عند الاختيار أو التقييم . وهذا الاثر يختلف وفقا

لحالتين هما :

الحالة الأولى :

وجود طاقة غير مستغلة من المرافق الاساسية فى المنطقة المقترح اقامة المشروع الاستثمارى بها وفى هذا الحالة لا تتضمن تكاليف تشغيل المشروع الا الاسعار والرسوم المدفوعة لقاء الحصول على الخدمات الاساسية .

الحالة الثانية :

وجود ضغط على المرافق الاساسية الموجودة ، أو افتقار المنطقة الجغرافية لهذه المرافق ، وفى هذه الحالة قد يصبح من الضرورى زيادة حجم هذه الخدمات لضمان نجاح تشغيل المشروع من خلال استثمارات اضافية ، وبالتالي تتضمن تكلفة اقامة المشروع الاستثمارى مساهمته فى الاستثمارات الجديدة اللازمة للتوسع فى خدمات المرافق الاساسية .

٢/٣/١/٢ - أثر المشروع على البيئة الطبيعية :

تتكون البيئة الطبيعية من الهواء والأرض والماء بالإضافة الى الموارد الطبيعية ... وباعتبار المشروع الاستثمارى سعتير كائنا اجتماعيا يؤثر فى هذه البيئة ويتأثر بها فان المفاضلة عند اختيار المشروعات الاستثمارية لابد أن تمتد لقياس أثر المشروع المقترح على هذه البيئة الطبيعية وذلك من خلال الربط بين الاضرار التى تحدث للبيئة الطبيعية وبين :

أ - مستلزمات المشروع الاستثمارى والتى قد يصابها آثار تؤدى الى تلوث البيئة كما فى حالة نقل الموارد الخام الضخمة والمواد السامة أو المتفجرة .

ب - عملية تشغيل المشروع والتى قد تفسد الجوانب الجمالية للبيئة الطبيعية المحيطة مما يؤدى الى نقص الامكانيات السياحية ، أو نقص الخدمات الترفيهية لسكان المنطقة المحيطة بالمشروع .

ج - استخدام ناتج المشروع فقد يكون له جوانب سيئة من حيث الانار البيئية كما فى حالة نقل بعض أنواع السماد والمبيدات الامر الذى يتطلب قواعد معينة للاستخدام

• وائتقل من المشروعة الى خارعة .

وبناء على ذلك يجب عند حساب الربحية الاجتماعية للمشروعات الاستثمارية محل التقييم يجب أن يتضمن هذا الحساب التكاليف الخاصة باجراءات حماية البيئة عن طريق اختيار أقل الحلول تكلفة وتحديد أثر هذه الحلول على الربحية الاجتماعية للمشروع المقترح على أن تشمل هذه التكاليف على :

- \* تكلفة برامج السيطرة على التلوث .
- \* تكلفة اصلاح البيئة .
- \* تكلفة اعادة استخدام النفايات .
- \* تكلفة الاستجابة لاي تشريع يخص البيئة

ويعد أن استعرض الباحث العناصر الاساسية لتقييم الفاعلية الاجتماعية للمشروعات الاستثمارية المقترحة من خلال المسئولية الاجتماعية لهذه المشروعات فانه يمكن عمل قوائم اختيار لهذه المشروعات تظهر فيها الاثار ( والتكاليف) الاجتماعية لكل مشروع - تحت التقييم - على حدة ٠٠٠٠ وذلك على النحو التالي :

قائمة رقم (١) :

أسم المشروع ..... قطاع .....

مدى مساهمة المشروع فى				بيان
التوازن ميزان فائض العمالة المدفوعات	استيعاب فائض العمالة المدفوعات	الدخل الاجتماعى	النتائج الاجتماعى	
				<u>الاثار المباشرة:</u>
-	x	x	x	مساهمة المشروع فى
				<u>الاثار غير المباشرة</u>
				مساهمة القطاعات التى يتعامل معها :
-	x	x	x	القطاع الزراعى
-	x	x	x	القطاع الصناعى
-	x	x	x	قطاع الخدمات
x	x	x	x	قطاع التجارة الخارجية
x	x	x	x	

قائمة رقم (٢) :

العائد الاجتماعي الصافي المتوقع للمشروعات تحت الاختيار

المشروع (أ)      المشروع (ب)      المشروع (ج)

( أ ) المساهمات الاجتماعية المقدرة

...	...	...	- المبيعات
...	...	...	- العمالة
...	...	...	- المزايا للعاملين (نقدية وعينية)
...	...	...	- المساهمة الضريبية
...	...	...	- التوزيعات الخيرية
...	...	...	- البرامج الاجتماعية لحماية البيئة
...	...	...	- انشاء ورفق وتحسين طرق
...	...	...	- أخرى
...	...	...	اجمالي المساهمات الاجتماعية المقدرة

(ب) التكاليف الاجتماعية المقدرة

...	...	...	- تكلفة المواد المستخدمة
...	...	...	- اهلاك المباني والمعدات
...	...	...	- تكلفة اراضى وطرق مستخدمة
...	...	...	- تكلفة رأسمال مستخدم
...	...	...	- تكلفة خدمات بشرية مستخدمة
...	...	...	اجمالي التكاليف الاجتماعية المقدرة
...	...	...	صافي العائد الاجتماعي المقدر (أ - ب)

## خلاصة البحث وأهم التوصيات : Conclusion

تناول البحث فرض الوحدة المحاسبية موضحا التطور التاريخي والنظريات التي تناولته ابتداءً من نظرية الملكية الشخصية ثم نظرية الشخصية المعنوية المستقلة ثم نظرية الاموال المتخلفة . وقد أوضح الباحث هذه النظريات كانعكاسات للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نظرية المحاسبة والتي اضطرت من خلالها للخروج من الدائرة النظرية البحتة الى دائرة يغلب عليها الواقعية .

ونتيجة لأهمية المشروع الاجتماعية ومسئوليته تجاه المجتمع الذي يستفيد منه من خلال استخدامه لموارده الطبيعية والبشرية ، ونتيجة لأهمية قبول المجتمع لأي مشروع كشرط لنشاطه واستمراره في تحقيق أهدافه ، ونتيجة لأن أي مشروع لابد وأن يحقق أهداف المجتمع الذي ينشأ ويعيش فيه الى جانب أهدافه الخاصة ، ونتيجة لأن نجاح أي مشروع يقاس بمدى قدرته على تكيفه مع البيئة مهما تغيرت سمات هذه البيئة . فانه يمكن بناء على هذه النتائج اعتبار المسؤولية الاجتماعية تفسير معاصراً لفرض الوحدة المحاسبية .

وقد تحدث الباحث بعد ذلك الى اعتبار هذه المسؤولية الاجتماعية محلاً للمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المقترحة نتيجة للأمور السابق توضيحها ثم بين الباحث الاعتبارات الاساسية في عملية تحليل المشروعات الاستثمارية من خلال مسؤوليتها الاجتماعية والتي يضعها القائم بالتحليل أمامه عند الاختيار والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المختلفة . . . . وتنحصر هذه الاعتبارات في : الظروف المرتبطة بالمشروع الاستثماري ، ومعدلات الخدم الاجتماعي ثم الاسعار المحاسبية كأسعار تعكس مدى كفاءة تخصيص الموارد الطبيعية والبشرية في المجتمع .

وقد بين الباحث الاهداف البيئية والاجتماعية التي تقاس على أساسها الفاعلية الاجتماعية للمشروعات المقترحة والتي يتم المفاضلة بين هذه المشروعات واختيار أفضلها على أساس ما يحققه المشروع من هذه الاهداف والتي يمكن اعتبارها بمثابة معايير يمكن المفاضلة على أساسها وهي : أثر المشروع المقترح على صافي الناتج الاجتماعي ، وعلى الموارد البشرية وهيكل العمالة ، والتوازن الجغرافي أو الاقليمي داخل المجتمع ، ومدى توفير المشروع لحماية المستهلك ، وأثر المشروع على ميزان المدفوعات ثم أثره على المرافق ومشروعات البنية الاساسية الموجودة بالمجتمع . وأخيراً أثر المشروع على مكونات البيئة الطبيعية .

هوامش ومراجع البحث

- (١) د . نعيم حسين دهمش ،  
النظريات والأسس المحاسبية ومدى تطبيقها فى  
المحاسبة الحكومية "  
المنظمة العربية للعلوم والادارية ، عمان ، ١٩٨٠ ،  
ص ٤٩ .
- (٢) د . كمال خليفة أبوزيد ،  
" النظرية المحاسبية " ، دار المطبوعات الجامعية  
الاسكندرية ، ١٩٨٦م ، ص ٨٧ .
- (٣) Ahmed Belkaoui, "Accountig Theory"  
(N.Y., Harcourt, Brace Jovanovich,  
Inc., 1981) P. 108.
- (٤) Kavasseri V. Ramanathan, "To Ward  
A Theory of Corporate Social  
Accounting ", The Accounting  
Reviuw, July, 1976, P. 43.
- (٥) عبد الله محمود سالم  
" التشخيص المحاسبى للمشاكل المتضمنة المسئولية  
الاجتماعية على مستوى الوحدة - دراسة كمية  
وسلوكية - بالتطبيق على قطاع الأسمنت " . رسالة  
مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى المحاسبة -  
كلية التجارة جامعة المنصورة ، ١٩٨٢م ، ص ٥
- (٦) Kavasseri V. Ramanathan, Op.Cit.,  
P. 43.
- (٧) د . نعيم حسين دهمش  
مرجع سابق ، ص ٥٧ .
- (٨) Kavasseri V. Ramanathan, Op.Cit.,  
P. 43.
- (٩) Ralph W. Estes, "Standards For  
Corporate Social Reporting",  
Management Accounting (Nov.1976)  
P.P. 19-23.



Philipaton, G.C. "Essentials of Financial management", San Francisco, Holden-day Inc. 1974. P. 15. (١٠)

Georgi, Hi., Cost-Benefit Analsis and Investment in Transport A Survey., London BuHer Worths & pub ltd., 1973) P. 154. (١١)

IDCAS, "Manual of Industrial Evaluation", Industrial Development Center for Arab States, Cairo, 1976) P. 181. (١٢)

Georgi, Hi, Op. Cit., P. 152. (١٣)

"قراءات في دراسات جدوى المشروع وسياسات الاستثمار" ، المكتب العربي الحديث ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢٢ (١٤) د . محمد صالح الحناوي

Baumol, William J., "Economic Theory and Operation Analysis" (New Delhi, Prentice-Hall of India Private Ltd., 3rd Ed. 1975) P. 107. (١٥)

"تقييم المشروعات بين اتساع الرؤية والدقصة الحاسوبية" رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد ٥ مارس ١٩٨٢ ، ص ٤٦ (١٦) د . عرفان شافعي ،

مرجع سابق ، ص ٢٣٠ (١٧) د . محمد صالح الحناوي ،

مرجع سابق ، ص ١٥ (١٨) د . عرفان شافعي ،

"اقتصاديات تلوث البيئة مع الاثارة الى الدول النامية" مجلة كلية التجارة جامعة القاهرة للبحوث العلمية ، العدد الاول ، السنة ١٣ ، ١٩٧٦ ، ص ٧٠ (١٩) د . نعمة الله نجيب ابراهيم

(٢٠) د . يحيى حسين عبيد ،

" المحاسبة عن تلوث البيئة " المجلة المحريسة  
للدراسات التجارية كلية التجارة جامعة المنصورة ،  
المجلد الرابع ، العدد الاول ، ١٩٨٠م ، ص ١١٧ .

(٢١) أحمد سامى عثمان ،

" مدى الاعتماد على البيانات المحاسبية كأداة  
لتحقيق التوازن الاقتصادى للخطة " ، رسالة مقدمة  
للحصول على درجة دكتوراه المحاسبة كلية التجارة  
جامعة عين شمس ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢٢) د . محمد صالح الحناوى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

(٢٣) د . عبد الله محمود سالم ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .